اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 48

1—6 ديسمبر

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

"مترو دبي" ينقل 140 ألف راكب يوميا

قال رمضان عبدالله مدير إدارة تشغيل القطارات بمؤسسة القطارات في الهيئة أن العدد اليومي لركاب المترو في الوقت الحالي يبلغ أكثر من (140) ألف راكب أي ما يربو على 4 ملايين و 20 ألف راكب في الشهر وهذا العدد من الركاب يُعتَبرُ رقما مهما إذا ما أخذنا في الاعتبار الفترة التي مضت على انطلاق المترو والتي لم تصل بعد إلى سنة وثلاثة أشهر وهذا أكبر دليل على "تهافت" الجمهور من مختلف شرائح المجتمع سواء أكانوا سكانا أم زائرين على استخدام وسيلة النقل الجماعية هذه بفضل ما تتمتع به من مزايا أدت إلى رفع نسبة ثقافة المواصلات العامة بين الناس. وأضاف رمضان أن النجاح اللافت الذي حققه مشروع مترو دبي حتى الآن يأتي بفضل إستراتيجيات رصينة وخطط طموحة وضعتها هيئة الطرق والمواصلات ونفذتها سواعد فريق العمل من الجنود المجهولين الذين يعملون على خدمة ركاب المترو من خلال ما يبذلونها من جهود حثيثة تكللت بإقبال أناس على استخدامه بالرغم من أنهم لم يعتادوا استخدام وسائل المواصلات العامة من قبل. وأشار إلى أن المترو في الأول من نوفمبر الحالي وهو التاريخ الذي أعلنت عنه الهيئة ليكون يوما للمواصلات العامة يتيح للجمهور استخدام المترو والحافلات العامة والباص المائي مجانا ولمدة أربع وعشرين ساعة نقل حوالي 206 آلاف راكب مقارنة بـ 140 ألف راكب في الأيام الاعتيادية أي بزيادة بلغت 47 بالمائة . وتابع رمضان بالقول إن التوقعات تشير إلى أن عدد ركاب المترو سيفوق الـ 170 ألف راكب يوميا مع نهاية العام 2010 .

تعليق

فى سبتمبر من العام الماضي قال معالي حميد القطامي وزير التربية والتعليم رئيس مؤسسة الإمارات للمواصلات، إن «شركة الاتحاد للقطارات مشروع تاريخي في قطاع النقل بالدولة وستشكل مرحلة جديدة لأساليب نقل متطورة». وأشار إلى أن إنشاء شبكة سكك حديدية بالدولة سيساعد على تطوير التنمية الاقتصادية في الدولة. وذكر القطاني أن «هذا المشروع حلم راود الإماراتيين منذ فترة طويلة، وها هو يتحول إلى واقع ليساهم في تطوير حركة التجارة الداخلية والخارجية للدولة بشكل كبير، وسيكون له أثر كبير على مختلف القطاعات وخاصة النقل». وأكد رئيس مؤسسة الإمارات للمواصلات، أن مشروع السكك الحديدية سيربط الدولة بشبكة مواصلات حديثة تساهم في نقل الناس والبضائع، مشيرا إلى أن هذا المشروع سيؤدي في وقت لاحق إلى ربط دولة الإمارات بشبكة السكك الحديدية الخليجية. وأسندت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، في وقت سابق، إلى تحالف دولي إعداد دراسة ميدانية بتكلفة 3,6 مليون دولار، حول المتطلبات الفعلية والاحتياجات اللازمة لإنشاء القطار الخليجي ومد خطوط سكك حديدية لتعزيز التبادل التجاري وحركة النقل بين دول التعاون. ويخفف القطار الخليجي الضغط عن الطرق ووسائل النقل الجوية وسيشكل حلقة نقل رئيسية بين دول الخليج. وكان قرار إنشاء مشروع قطار خليجي تم التطرق إليه في أكثر من قمة خليجية سابقة. وتأخذ الدراسة الميدانية في الاعتبار الأمور البيئية والمقاييس المتعلقة بالقطار وتحديد المسارات خصوصا في المناطق الحدودية والمنافذ وسيتم عرضها على الجهات الخليجية المختصة».

المصدر: وام

الدولية

اقتصاد منطقة اليورو 0.4 % في الربع/3 بفضل الإنفاق الحكومي والخاص
صفحة 02 ◄

زيادة الوظائف الأمريكية قليلا في نوفمبر وارتفاع معدل البطالة
صفحة 02◄

الاقليمية

ارتفاع المعروض النقدي الأردني 9.6 % في عشرة شهور
صفحة 03 ◄

اقتصاد قطر يرتفع 21 بالمائة بعد استضافتها كأس العالم 2022
صفحة 03◄

المحلية

مضاعف الأموال في الإمارات يضاهي المستوى في الدول المتقدمة
صفحة 04 ◄

دبي تتوقع ارتفاع مبيعات التجزئة بنسبة 7.2 بالمائة في 2011
صفحة 04◄

المقال الأسبوعي
السياسات الاقتصادية (Economic Policies)
صفحة 05◄

اقتصاد منطقة اليورو 0.4 % في الربع/3 بفضل الإنفاق الحكومي والخاص

أظهرت بيانات رسمية أن الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو نما في الربع الثالث بفضل إنفاق الأسر والإنفاق الحكومي والصادرات لكن النمو تباطأ مقارنة بالربع السابق. وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي (يوروستات) أن الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة التي تضم 16 دولة نما 0.4 بالمائة على أساس فصلي في الربع الثالث بعد قفزة بنسبة واحد بالمائة في الربع الثاني. وجاء هذا مطابقا للتقديرات السابقة للنمو في الربع الثالث. وجاء النمو مدعوما بأرقام بالغة القوة في ألمانيا أكبر اقتصاد في منطقة اليورو والذي نما 0.7 بالمائة في الربع الثالث و3.9 بالمائة على أساس سنوي. وانكمش اقتصاد اليونان التي تواجه أزمة بنسبة 1.1 بالمائة على أساس فصلي و4.5 بالمائة على أساس سنوي. ولم تتوفر أرقام الاقتصاد الايرلندي في الربع الثالث. وعلى أساس سنوي نما اقتصاد منطقة اليورو 1.9 بالمائة في الربع الثالث بعدما سجل اثنين بالمائة في الربع الثاني. وفي الولايات المتحدة نما الاقتصاد 0.6 بالمائة في الربع الثالث بينما نما الاقتصاد الياباني 0.9 بالمائة. وقال يوروستات إن استهلاك الأسر على أساس فصلي ساهم بمقدار 0.1 نقطة مئوية في إجمالي النمو كما ساهم الإنفاق الحكومي وصافي التجارة بمقدار 0.1 نقطة مئوية. وكانت مساهمة الاستثمار والمخزونات في الربع الثالث صفرا بعدما ساهما بقوة في النمو في الربع الثاني

المصدر: رويترز

النفط الأمريكي يسجل أعلى مستوى في 25 شهرا

عززت العقود الآجلة للنفط الأمريكي مكاسبها لتصعد فوق 88 دولارا للبرميل يوم الجمعة مسجلة ذروة جديدة للعام وأعلى مستوى أثناء التعاملات منذ أكتوبر 2008 وذلك مع تراجع الدولار وارتفاع زيت التدفئة بشكل حاد وكلاهما يساعد في اجتذاب المشترين. وفي بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) ارتفع سعر الخام الأمريكي الخفيف للعقود تسليم يناير كانون الثاني 1.18 دولار أو 1.2 بالمائة إلى 89.18 دولار للبرميل متجاوزا المستوى المرتفع السابق البالغ 88.63 دولار الذي سجله في 11 نوفمبر. وهذا هو أعلى مستوى للعقود لأقرب استحقاق في نايمكس منذ التاسع من أكتوبر 2008 عندما بلغت 89.82 دولار.

المصدر: رويترز

خطة تقليص عجز الموازنة الأمريكية تفشل في الحصول على الموافقة اللازمة

لم تحصل خطة جريئة لتقليص العجز في الميزانية الأمريكية على الموافقة اللازمة من لجنة رئاسية لإحالتها إلى الكونجرس لكن من المتوقع أن تساعد في تشكيل المناقشات بشأن الميزانية مستقبلا. وحظيت الخطة بتأييد أكبر مما توقع الكثيرون -من الديمقراطيين والجمهوريين- وقد تستخدم بعض أجزائها في ميزانية الرئيس باراك أوباما القادمة التي من المنتظر أن تعلن في فبراير وكذلك في المقترحات داخل الكونجرس أثناء المناقشات التي ستعقب إعلان الميزانية. ولم تجر اللجنة اقتراعا رسميا لكن 11 عضوا قالوا أنهم يؤيدون الخطة بينما قال سبعة أعضاء أنهم لا يؤيدونها. وكانت الخطة تحتاج إلى 14 صوتا لإحالتها إلى الكونجرس لاتخاذ إجراء تشريعي. وبينما تصارع أوروبا أزمة ديون حكومية بدا أن عمل اللجنة زاد اقتناع المشرعين بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات صارمة في وقت قريب لتقليص عجز الميزانية البالغ 1.3 تريليون دولار والدين العام البالغ 13.8 تريليون دولار.

المصدر: رويترز

زيادة الوظائف الأمريكية قليلا في نوفمبر وارتفاع معدل البطالة

ارتفعت الوظائف الأمريكية بمعدل أقل من المتوقع بكثير في نوفمبر تشرين الثاني وقفز معدل البطالة إلى أعلى مستوى في سبعة أشهر عند 9.8 بالمائة وهو ما أضعف الآمال في انتعاش اقتصادي مستدام. وقالت وزارة العمل الأمريكية أن الوظائف غير الزراعية ارتفعت بمقدار 39 ألفا بينما زادت وظائف القطاع الخاص 50 ألفا فقط. لكن تعديل إجمالي الوظائف في سبتمبر أيلول وأكتوبر تشرين الأول أظهر زيادة بمقدار 38 ألف وظيفة عما جاء في التقديرات السابقة. وكان اقتصاديون يتوقعون ارتفاع الوظائف بمقدار 140 ألفا في الشهر الماضي واستقرار معدل البطالة عند 9.6 بالمائة

المصدر: رويترز

غرف التجارة البريطانية تخفض توقعاتها لنمو الاقتصاد في 2011

خفضت غرف التجارة البريطانية أمس الأحد توقعاتها لنمو الاقتصاد البريطاني في العام القادم وان رفعت توقعاتها للعام الذي يليه. وخفضت غرف التجارة توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي في 2011 إلى 1.9 بالمائة من 2.2 بالمائة في توقعات سابقة ورفعت توقعاتها لعام 2012 إلى 2.1 بالمائة من 1.8 بالمائة. وعزت خفض توقعات 2011 إلى تأثير أزمة ديون منطقة اليورو على بريطانيا وحقيقة أن إجراءات التقشف التي اتخذتها الحكومة ستكون أشد من المتوقع ويرجع ذلك جزئيا إلى هبوط أسعار المنازل. وقال كبير الخبراء الاقتصاديين في غرف التجارة البريطانية "ينطوي برنامج التقشف المالي على مخاطر وبصفة خاصة في الفصول القليلة القادمة. نتوقع تراجعا حادا في وتيرة النمو البريطاني بدءا من الربع الأول من 2011 في رد فعل لزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 20 بالمائة وكنتيجة لتنفيذ إجراءات صارمة لخفض العجز." وأضاف "وبناء على ذلك فان نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي وبعد ارتفاعه إلى ثلاثة بالمائة في الربع الأخير من 2010 من المتوقع أن يتراجع بشكل حاد إلى 1.4 بالمائة في الربعين الثالث والأخير من 2011 وأن يظل دون اثنين بالمائة في الأشهر الأولى من 2012." وقالت غرف التجارة أنها تتوقع أن يبقي بنك انجلترا المركزي على مستوى سعر الفائدة الأساسي الحالي البالغ 0.5 بالمائة حتى الربع الثالث من 2011 على الأقل. ورغم ذلك قالت أنها تتوقع أن يتوسع البنك المركزي في برنامج التيسير الكمي إلى 250 مليار جنيه إسترليني (394.4 مليار دولار) من 200 مليار إسترليني قبل منتصف العام القادم. .

المصدر: BBC Arabic

ارتفاع المعروض النقدي الأردني 9.6 % في عشرة شهور

أظهرت بيانات من البنك المركزي الأردني أن المعروض النقدي ارتفع بنسبة 9.6 بالمائة في نهاية أكتوبر تشرين HBول إلى 21.93 مليار دينار (30.9 مليار دولار) مقارنة بنهاية ديسمبر 2009 مع بوادر تحسن في الإقراض. وأفادت البيانات التي حصلت عليها رويترز أن المعروض النقدي (ن2) ارتفع بنسبة 10.86 بالمائة حتى نهاية أكتوبر 2010 مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي عندما بلغ 19.785 مليار دينار. وارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية -وهي من مكونات ن2- بنسبة 6.8 بالمائة في الشهور العشرة الأولى من العام لتبلغ 14.228 مليار دينار مقارنة مع 13.317 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2009. وبدأت بعض البنوك في الأشهر الماضية تخفيف شروط الإقراض المتشددة للشركات الكبرى بعد أن أدى بطء الإقراض إلى تراجع ربحية البنوك خصوصا تلك التي تملك سيولة عالية. وتأثرت معظم البنوك الأردنية بالأزمة العالمية العام الماضي وأصبحت أكثر تشددا في منح التسهيلات خصوصا بعد تعثر قروض الكثير من الشركات المقترضة وأبرزها في القطاع العقاري مما أدى إلى تراجع نمو المعروض النقدي في نهاية 2009 مقارنة مع العام السابق. وتراجع نمو المعروض النقدي في 2009 بنسبة 9.3 بالمائة مقارنة مع نمو بلغ 3 ر17 بالمائة في العام 2008 الذي شهد طفرة عقارية وتسهيلات كبيرة من البنوك. واتخذ البنك المركزي حزمة من الإجراءات الاستباقية لتخفيف من التشدد في السياسة النقدية من أجل احتواء أثر الاضطرابات العالمية على الاقتصاد وضخ المزيد من السيولة منها خفض متطلبات احتياطيات البنوك التجارية والتوقف عن إصدار شهادات الإيداع. وخفض أيضا أسعار الإقراض بمقدار 250 نقطة أساس منذ نوفمبر تشرين الثاني 2008 لتحرير أموال للإقراض مع انكماش الاقتصاد وانخفاض الأسعار في أغلب شهور 2009 من مستويات قياسية مرتفعة. وبلغت الاحتياطات الفائضة اليوم الخميس 3.961 مليار دينار في سوق المال المحلية.

المصدر: رويترز

اقتصاد قطر يرتفع 21 بالمائة بعد استضافتها كأس العالم 2022

تجاوزت قطر عقبات درجات الحرارة المرتفعة صيفاً، ومخاوف بشأن البنية التحتية، لتنال شرف تنظيم نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022. وهذه المرة الأولى التي تنال فيها دولة من الشرق الأوسط شرف تنظيم حدث رياضي كبير، ويقول محللون إن فوز قطر باستضافة البطولة سيدعم صورة المنطقة عالمياً. ومن المحتمل أن يكون أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا»، قد تأثروا بقوة قطر الاقتصادية، كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم. وتشير توقعات أن اقتصاد قطر الذي من المتوقع أن ينمو بنسبة 15.5 بالمائة العام الجاري، قد يرتفع بنسبة 21 بالمائة في 2011 مما سيسمح لقطر بضخ الموارد المالية اللازمة، استعداداً لنهائيات كأس العالم 2022. ومن المرجح ألا تبخل قطر بالمال على تشييد الاستادات اللازمة لاستضافة الحدث الرياضي الكبير وستقام مباراتا الافتتاح والختام على استاد لوسيل الذي لم يبدأ العمل فيه حتى الآن. وستسع مدرجات استاد لوسيل 86 ألف متفرج، وسيكون محاطاً بالمياه، وستستغرق عملية البناء أربع سنوات، ومن المتوقع انتهاء العمل فيه العام 2019. ووفقاً للعرض المقدم إلى الفيفا ستعمل قطر على تجديد ثلاثة استادات، وبناء تسعة استادات أخرى، وستتوزع ملاعب البطولة على سبع مدن. وستصل الكلفة الإجمالية لعملية التشييد والتجديد نحو ثلاثة مليارات دولار، وفقاً لتقديرات العرض. وقدمت قطر موازنة قدرها 645.5 مليون دولار لاستضافة كأس القارات في 2021، وكأس العالم في العام التالي. وتتوقع قطر عرض 2.869 مليون تذكرة للبيع في نهائيات 2022.

المصدر: الرؤية الاقتصادية

صناديق سيادية خليجية تدعم السياحة المغربية بـ1.7 مليار دولار

جمعت أربعة صناديق سيادية خليجية 15 مليار درهم مغربي (1.77 مليار دولار) لصندوق سياحي يهدف لوضع المغرب ضمن أكبر 20 مقصداً سياحياً في العالم. وقال رئيس الشركة المغربية للهندسة السياحية التي تسيطر عليها الدولة، عمر بناني إن الصناديق الأربعة هي شركة المعبر الإماراتية و"ممتلكات" البحرينية والهيئة العامة للاستثمار الكويتية وجهاز قطر للاستثمار. وأضاف بناني أن "مساهمة الشركاء الأربعة تبلغ 15 مليار درهم، على الأقل أنهم ملتزمون بدعمنا طوال السنوات العشر القادمة". وأوضح أن الصناديق الاستثمارية لم ترغب في الكشف عن مساهماتها المنفردة بالصندوق الذي تدعمه الحكومة المغربية ويهدف الصندوق إلى اجتذاب استثمارات بقيمة 100 مليار درهم. وسيقوم الصندوق بتمويل تطوير منتجعات في المغرب الذي يهدف لمضاعفة عائدات السياحة إلى أكثر من المثلين لتصل إلى 150 مليار درهم بحلول 2020. وكان بناني يتحدث بعدما وقعت صناديق الثروة السيادية الأربعة اتفاقات شراكة مع السلطات المغربية. وقال وزير السياحة ياسر الزناكي إن الحكومة المغربية ستساهم في الصندوق الجديد بمبلغ 15 مليار درهم. وأضاف أن السلطات المغربية قد تدرس إصدار سندات لجمع حوالي 70 مليار درهم أخرى. وتزايد الطلب على السندات التي تصدرها الأسواق الصاعدة في الشهور الأخيرة نظراً للاستقرار النسبي للقطاع الذي يعرض عوائد مرتفعة مقارنة مع الأسواق المتقدمة، (الدولار يعادل 8.499 درهم مغربي).

المصدر: الأسواق.نت

مضاعف الأموال في الإمارات يضاهي المستوى في الدول المتقدمة

أظهرت إحصاءات حديثة لمصرف الإمارات المركزي أن الكتل النقدية في الإمارات تباطأت بشكل ملحوظ خلال عام2009 وأن التوجه نحو التباطؤ استمر خلال الشهور العشرة الأولى من العام الجاري، وذلك عقب زيادات وصلت إلى خانتين عشريتين في عام 2008 . بينت الإحصاءات أن عرض النقد الضيق (ن1" زاد بنسبة 3،5 أي بمعدل سنوي 4،3% نتيجة لزيادة الودائع النقدية بالأساس، في حين زادت كتلة عرض النقد الواسع (ن2) 7،7%، وبمعدل سنوي 9،3%، وهو ما يتوافق مع تقديرات صندوق النقد الدولي لنمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 7 في المائة خلال العام الجاري (بالأسعار الحالية) . أما بالنسبة لتباطؤ عرض النقد الأوسع (ن3) بنحو 5،4%، فيمكن رده إلى انخفاض الودائع الحكومية بنسبة 2،8% . ويشير مضاعف الأموال إلى أن الكم الذي سيزداد به عرض النقد الواسع (ن2)، بعد زيادة الأساس النقدي (العملة المتداولة + احتياطيات البنوك لدى المصرف المركزي + شهادات الإيداع) بنحو مليار درهم، وبلغ مضاعف الأموال في الدولة نحو 4،4 بحلول نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2010، وهو يماثل المستوى الذي تم تحقيقه في الدول المتقدمة . ويبدو أن تقلب مضاعف الأموال في الإمارات خلال السنوات الأخيرة، تأثر بالتغيرات التي حدثت في شهادات الإيداع التي اشترتها البنوك . وبلغت القاعدة النقدية في الإمارات 179،5 مليار درهم . وارتفعت السيولة الإجمالية 50،9 مليار درهم توازي 5،4% إلى 998،7 مليار درهم في أكتوبر الماضي مقارنة ب 947،8 مليار درهم في ديسمبر 2009 .

المصدر: **:** الخليج الاقتصادي

92.4% تراجع أرباح شركات العقار الإماراتية في 9 أشهر

حققت 8 شركات عقارية مدرجة في الأسواق الإماراتية 169.9 مليون درهم أرباحاً خلال التسعة الشهور الأولى من العام الحالي، بتراجع نسبته 92.4 بالمائة عن أرباح نفس الفترة من عام 2009. أوضح تقرير لمركز معلومات "مباشر"، أن شركة "إعمار" انفردت من بين الشركات العقارية المدرجة في سوقي أبوظبي ودبي الماليين بتحقيق نمو في الأرباح خلال تلك الفترة، فيما تراجعت أرباح 5 شركات عقارية وحولت شركتان أرباحهما إلى خسائر. واستطاعت شركة "إعمار" تحقيق أرباح صافية قدرها 2174 مليون درهم خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010، مقابل خسائر قدرها 393 مليون درهم خلال الفترة ذاتها من العام 2009. وذكر التقرير أن شركة رأس الخيمة العقارية كانت أقل الشركات الخمس تراجعاً، حيث حققت ربحاً قدره 163.75 مليون درهم بتراجع نسبته 9.8 بالمائة. وتلت "رأس الخيمة العقارية" من حيث أقل الشركات تراجعاً، شركة "دريك أند سكل" والتي حققت تراجعاً قدره 43 بالمائة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010، محققة 119.7 مليون درهم، مقابل أرباح قدرها208.2 ملايين درهم خلال الفترة ذاتها من العام 2009. وقد حولت شركة "الدار العقارية" أرباحها إلى خسائر بلغت 1.52 مليار درهم، مقابل صافي ربح بلغ 1.41 مليار درهم في نفس الفترة من عام 2009. كما حولت "ديار" للتطوير العقاري أيضاً أرباحها إلى خسائر قدرها 488.3 مليون درهم خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010، مقابل أرباح بلغت 211.3 مليون درهم خلال نفس الفترة من العام الماضي.

المصدر: **:** أريبيان بزنس

دبي تتوقع ارتفاع مبيعات التجزئة بنسبة 7.2 بالمائة في 2011

توقعت غرفة تجارة وصناعة دبي أن يرتفع معدل النمو السنوي لمبيعات التجزئة العام المقبل ليصل إلى 7.2 بالمئة، مقارنة بـ3.6 بالمائة للعام الجاري. وأشارت الدراسة إلى عوامل عدة ستساعد على نمو مبيعات التجزئة أهمها تحسن نصيب إنفاق المستهلك الذي من المتوقع أن يصل إلى 24.3 ألف دولار، فضلاً عن تحسن الإقراض البنكي للتمويل الخاص الذي ارتفع بصورة لافتة بعد انحسار كبير العام الماضي. ووفقاً لإحصاءات البنك المركزي فقد زادت القروض الشخصية التي قدمتها البنوك للأفراد خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري لتصل إلى 215 ملياراً و100 مليون درهم بزيادة 5.3 مليار درهم، بنسبة 2.5 بالمائة عن الفترة ذاتها من العام الماضي التي وصلت فيها القروض الشخصية إلى 209 مليارات و800 مليون درهم. وذكرت الدراسة أن قطاع تجارة التجزئة حقق أداء متميزاً وقوياً خلال الفترة الماضية في موازاة الارتفاع القوي لتدفقات التجارة في دبي في مواجهة الأزمة الاقتصادية، وتعليقاً على ذلك قال المهندس حمد بوعميم، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي للرؤية الاقتصادية إنه رغم التحديات إلا أن مراكز التسوق حافظت على حركة توسعها في دبي، مشيراً إلى أن ذلك كان نتيجة عوامل عدة أهمها تحسن إنفاق المستهلكين في الأشهر الأخيرة، وتخفيف قيود البنوك على القروض الشخصية، والذي فتح المجال أمام الأشخاص لزيادة مشترياتهم، لافتاً إلى أن نصيب إنفاق المستهلك سيصل العام الجاري إلى 23.44 ألف دولار، ويتوقع أن يرتفع ليصل إلى 24.3 ألف دولار العام المقبل. وأضاف إن التسويق الناجح لدبي باعتبارها وجهة ترفيه وتسوق عالمية، أدى إلى ارتفاع إيجابي لتوقعات تجار التجزئة، مشيراً إلى أن السياحة تعتبر عاملاً مركزياً في تحفيز نمو تجارة التجزئة مع توقعات باستقبال دبي لـ50 مليون سائح في 2010 وذلك طبقاً لدائرة السياحة والتسويق التجاري. وأوضح التقرير أن التغيير الحاصل في قطاع التجزئة في الوقت الجاري يعود إلى أسباب عدة، فهو يعكس النمو العقاري الذي شهدته دبي خلال السنوات الخمس الماضية، والتي تم خلالها بناء عدد كبير من المشاريع لاستيعاب عدد السكان المتزايد، إضافة إلى اتجاه الحكومة نحو جذب المزيد من السياح لدبي من خلال حملة دبي براند التي عززت نجاح الإمارة في جذب السياح، وتصنيفها حالياً من وجهات التسوق والترفيه المفضلة إقليمياً.

المصدر: **:** الرؤية الاقتصادية

السياسات الاقتصادية (Economic Policies)

من تعريف علم الاقتصاد الذي يعنى بتوظيف وإدارة الموارد الاقتصادية واستخدامها الاستخدام الأمثل من خلال السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد. وتقوم السلطات الاقتصادية؛ السلطة المالية (وزارة المالية أو وزارة الخزانة في بعض الدول) والسلطة النقدية (مؤسسة النقد أو البنك المركزي)، بممارسة تلك السياسات من خلال سن التشريعات والقرارات الاقتصادية التي تعمل على تصحيح مسار الاقتصاد أو المحافظة على مستوى مستهدف لعدد من السنوات. ونتيجة لوجود عدد من المدراس الاقتصادية مثل المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية والمدرسة النقدية تختلف الأدوات الاقتصادية المستخدمة بين تلك المدارس في التأثير على مسار الاقتصاد وبالتالي تختلف فعالية (Active) وعدم فعالية (Passive) السياسات الاقتصادية من مدرسة اقتصادية إلى أخرى.

أولا. سياسات جانب الطلب الكلي

تنقسم السياسات الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام:

1-السياسة المالية (Fiscal Policy).

2-السياسة النقدية (Monetary Policy).

3-سياسة سعر الصرف (Exchange Rate Policy).

السياسة المالية

وتهدف السياسة المالية إلى توفير وسائل الاستقرار الآني لحماية الاقتصاد من الصدمات والتذبذبات على جانب الطلب من خلال المحافظة على جانب الأسعار، والتوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية، وزيادة الناتج المحلي من خلال استخدام سياسات الإنفاق الحكومي والضرائب، وتحقيق مستوى مستدام غير مؤثر للدين العام، وتحقيق معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي. وتهدف سياسة الضمان الاجتماعي إلى دعم سياسة توزيع الدخل للأهداف الاجتماعية.

أدوات السياسة المالية

1-زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي (Government Expenditure).

2-زيادة أو تخفيض معدل أو مبلغ الضرائب (Taxes).

3-تمويل العجز في الموازنة الحكومية من خلال إصدار الأوراق المالية الحكومية بمعدل فائدة معين (معدل العبء على الحكومة).

ويعتمد أثر التغير في السياسات المالية في التحليل الكينزي على أثر المضاعف في زيادة أثر الزيادة أو الانخفاض في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

سوق السلع والخدمات في الاقتصاد (منحنى IS)

والذي يمكن اشتقاقه من منحنى دالة الإنفاق الكلي والذي يقيس العلاقة بين سعر الفائدة والدخل المحلي عند المستويات المعطاة للمتغيرات الاقتصادية الكلية في سوق السلع والخدمات.

يمكن للسلطة المالية استخدام سياسة الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على مسار سوق السلع والخدمات من خلال التأثير على سعر الفائدة، والأسعار، والناتج المحلي الإجمالي.

السياسة المالية الانكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كلاهما في حالة التضخم بسبب زيادة الطلب.

السياسة المالية التوسعية من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما في حالة وجود انكماش في الاقتصاد.

السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى المحافظة على استقرار الأسعار، والاستقرار النقدي للنمو في كمية النقود، والاستقرار المالي من خلال سلامة وملاءة النظام المالي في الاقتصاد. حيث تعمل التغيرات في سياسة البنك المركزي على التأثير على مستويات أسعار السلع والخدمات، وأسعار الفائدة، وأسعار الأصول المالية، وبالتالي تسعى البنوك المركزية من خلال بيانات الاقتصاد الوطني إلى محاولة سن السياسات النقدية المناسبة والملائمة للتفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية لتوجيه الاقتصاد إلى المسار الإيجابي الفعال.

أدوات السياسة النقدية

1-سياسة السوق المفتوحة (Open Market Operations) من خلال قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية للتأثير على كمية النقود أو العرض النقدي. حيث يتم زيادة عرض النقود من خلال عملية الشراء والعكس صحيح.

2-زيادة أو تخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي (Statutory Reserve) لودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

3-سعر الخصم (Discount Rate) على الكمبيالات الموجود لدى البنك المركزي وسعر الخصم على قروض البنوك التجارية من البنك المركزي.

4-اتفاقيات إعادة الشراء (Repo) وهي شبيهة لصورة عمليات السوق المفتوحة ولكن في فترة زمنية قصيرة تتراوح بين اليوم ونصف الشهر وهي اتفاقية بين البنك المركزي والبنك التجاري لشراء أوراق مالية بمعدل فائدة مع التزام البنك بشرائها بعد حلول وقت الوفاء. على الجانب الأخر اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo) هي عكس حالة الريبو.

سوق النقود في الاقتصاد (منحنى LM)

والذي يمكن اشتقاقه من خلال منحني طلب وعرض النقود، وهو يقيس العلاقة للتغيرات في سوق النقود وأثرها على سعر الفائدة والدخل الوطني عند المستويات المعطاة للطلب والعرض من النقود في سوق النقود.

يمكن للسلطة النقدية استخدام سياسة كمية النقود، والاحتياطي، ومعدل الخصم، والريبو والريبو المعاكس للتأثير على مسار سوق النقود من خلال التأثير على سعر الفائدة، والأسعار، والناتج المحلي الإجمالي.

السياسة النقدية الانكماشية من خلال تخفيض كمية النقود (عرض النقود) في الاقتصاد وهذا يعمل على زيادة سعر الفائدة وبالتالي تزيد تكلفة تمويل الاستثمارات بمعنى انخفاض الطلب على الاستثمار نتيجة لارتفاع تكلفة الاستثمار والمحصلة النهائية انخفاض الطلب الكلي (Aggregate Demand). ويتم إتباع هذا النوع من السياسات في حالة علاج التضخم.

السياسة النقدية التوسعية من خلال زيادة كمية النقود (عرض النقود) في الاقتصاد وهذا يعمل على تخفيض سعر الفائدة وبالتالي تقل تكلفة تمويل الاستثمارات بمعنى زيادة الطلب على الاستثمار نتيجة لانخفاض تكلفة الاستثمار والمحصلة النهائية ارتفاع الطلب الكلي. ويتم إتباع هذا النوع من السياسات في حالة علاج الركود التضخمي أو الانكماش الاقتصادي.

طرق رسم السياسة النقدية

يوجد نوعان من الطرق التي تتبعها البنوك المركزية في معظم دول العالم وهي تنقسم إلى قسمين:

1-دور رؤية وخبرة محافظ البنك المركزي في رسم السياسات النقدية بناءاً على المعلومات المتاحة لدى البنك المركزي والمحافظ (Discretionary Policy).

2-التزام البنك المركزي بسياسة معينة بناءاً على المعلومات المتاحة لدى البنك (Commitment Policy) مثل استهداف معدل معين للتضخم أو النمو في عرض النقود.

التكامل بين السياستين المالية والنقدية

يتم استخدام مزيج من السياستين المالية والنقدية لضمان توجه الاقتصاد للمسار المستهدف وذلك بسبب ترابط وتعقد المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن أجل ضمان عدم وجود حالة تأثيرات سلبية من جراء تلك السياسات (Spillover).

سياسة سعر الصرف

يوجد نوعان من سياسات سعر الصرف وهي:

1-سياسة سعر الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate Policy) والتي من خلالها يتم تثبيت سعر العملة بسعر مقابل من العملات الرئيسة الأخرى مثل الدولار أو اليورو.

2-سياسة سعر الصرف المعوم (Flexible Exchange Rate Policy) وهي أن قيمة العملة تعتمد على الطلب والعرض من العملة.

وتستطيع سياسات الصرف في التأثير على قيمة العملة الحقيقية وبالتالي على حركة التجارة للصادرات والواردات من السلع والخدمات المحلية والتي بدورها تعمل على تأثير حجم الناتج والأسعار للسلع المستوردة والمصدرة.

منحنى الطلب الكلي (AD)

والذي يمكن اشتقاقه من التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) وسوق النقود (LM) وهو يلخص العلاقة بين الأسعار والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد.

ثانيا. سياسات جانب العرض الكلي (Supply Side Policy)

والتي تسمى بالسياسات الهيكلية وهي السياسات التي تؤدي إلى تحسين إنتاجية العمل والتي لها تأثير متطابق على المعدل التوازني للبطالة وعلى مستويات الأجور. وتؤكد معظم نظريات جانب العرض أن الإنتاج يتزايد بمعدلات أكبر من المعدل الطبيعي إذا كانت مستويات الأسعار تتجاوز مستويات الأسعار المتوقعة، وعلى الجانب الأخر ينخفض الإنتاج بمعدلات أقل من المعدل الطبيعي إذا كانت مستويات الأسعار أقل من مستويات الأسعار المتوقعة.

الصدمات الاقتصادية (Economic Shocks)

1-صدمات الطلب الكلي.
2-صدمات العرض الكلي.
3-الصدمات الخارجية.
4-صدمات التغير في التقنية.
5-صدمات الأخبار الجديدة.
6-الصدمات المؤقتة.